أ. د. التجاني عبد القادر حامد

رئيس التحرير ورئيس قسم العلوم الاجتماعية؛ مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر

افتتاحية العدد

يتضمن هذا العدد من مجلة (تجسير) مجموعة متنوعة من البحوث، سواء من حيث تنوع موضوعاتها أو الخلفيات العلمية والمناطقية للباحثين. غير أن هذا التنوع لا يحيد عن الهدف الأساس الثابت للمجلة، والمتمثل في نشر بحوث متعمقة في موضوعاتها، متجاوزة الأُطُر التخصصية الدقيقة في منهجها، وتقدم إضافات علمية لافتة.

تنظر بعض بحوث هذا العدد في مدى تأثير الطبيعيات في الاجتماعيات، خاصة فيما يتعلق باستعارة النماذج أو المفاهيم المركزية أو الأدوات التحليلية. وتندرج في هذا الصنف أربعة بحوث: تناول الأول بلاغة النص القرآني وعلاقته بالعلوم الطبيعية، وناقش الثاني إشكالات التعميم الاستقرائي، أما الثالث فبحَثَ التداخل بين الفيزياء وعلم الاجتماع، في حين تطرق الرابع إلى عملية الأخذ والعطاء (التبادل) بين علمي البيولوجيا والسياسة.

في البحث الأول، الذي جاء بعنوان: "البلاغة والعلوم الطبيعية: مقاربة تطبيقية في النص القرآني- التشبيه نموذجًا"، يرى الباحث أن بلاغة النص القرآني لا تنحصر في البعد الجمالي فقط، بل تجاوزت ذلك لتحيل-عبر التشبيه- إلى العديد من الظواهر الطبيعية (وقد أشار إلى عدد منها). ويؤكد أن الغرض من مثل هذه الإحالات ليس هو إيراد براهين علمية على حقيقة الظواهر أو ما يكون بينها من علاقات، كما يفعل علماء الطبيعيات، بل هو لفت انتباه العلماء لبعض مكنونات الطبيعة. ويمتاز البحث بأنه لا يكتفي بعرض أفهام المفسرين والبلاغيين الأوائل للنص القرآني، وإنما يضم ذلك إلى ما توصل إليه علماء الطبيعة في القرون اللاحقة. ويشير في خلاصة بحثه إلى الفائدة التي يمكن أن يجنيها علماء الطبيعة من علوم البلاغة والبيان، وكيف أن الصيغ البلاغية التي يحفل بها النص القرآني قد تفتح أمام الباحثين مجالات جديدة في العلوم الطبيعية. وفي البحث الثاني تتناول الباحثة إشكالية التعميم الاستقرائي في البحث العلمي، وما يتصل بذلك من تساؤل عن الأساس المنطقي لعملية الاستقراء. وفي محاولة للإجابة على أسئلة البحث أجرت الباحثة مقارنة بين مجهودات علماء الأصول المسلمين (مثل الغزالي والشاطبي) وعلماء المنطق الأقدمين (أرسطو)، والفلاسفة الغربيين المعاصرين (من ديفيد هيوم وميل إلى جون ديوي وكارل بوبر). وترى الباحثة أن معظم العلماء الذين برعوا في هذا الفن تأثروا ببعضهم البعض، فتحول بعضهم بالاستقراء من مبحث فلسفي محض إلى مبحث تجريبي، بينما أدخل البعض الآخر تعديلات جديدة على مفهوم الاستقراء، وحاول آخرون استبداله بمفهوم آخر، مما يعكس تقاطع هذه الحقول وتداخلها.

أما البحثان الثالث والرابع، فيتناولان – على التوالي – التداخل بين علمي السياسة والبيولوجيا (ما ينتج عنه علم "البيولوجيا السياسية")، وبين الفيزياء وعلم الاجتماع. وفي كلتا الحالتين، تبرز للعيان حقيقة أن انفتاح العلوم السياسية والاجتماعية على علمي البيولوجيا والفيزياء يعكس رغبة حقيقية في تجاوز حالة الانغلاق التخصصي الضيق، ومحاولة مقاربة الظواهر السياسية والاجتماعية من زوايا متعددة. ويميل الباحثون إلى القول بإن الفائدة التي يجنيها علماء السياسة والاجتماع في هذه الحالات لا تكمن في تطبيق مباشر لنظريات البيولوجيا والفيزياء، بل في استعارة مناهجها ونماذجها وأدواتها التحليلية، ومع ذلك، قد يترتب على هذا الانفتاح بعض الإشكالات المنهجية وقد تناولها الباحثون بتفصيل أكبر.

وإذا كان علماء الاجتماع والسياسة ينفتحون على مجالات العلوم الطبيعية – كما رأينا – فهل ينطبق ذلك على علماء الاقتصاد أيضًا؟ أم أن علم الاقتصاد لا يزال مجالًا مغلقًا؟ للإجابة على هذا السؤال، ننشر بحثًا باللغة الإنجليزية بعنوان: "اتجاهات البحث البيني في الاقتصاد: ما هي أكثر المجالات تكاملًا مع علم الاقتصاد؟". تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف اتجاهات البحث الاقتصادي-البيني، مع تحديد التخصصات الأكثر تكاملًا مع علم الاقتصاد. في هذه الدراسة قام الباحثان بفحص 9255 مقالًا نُشرت في 20 مجلة اقتصادية خلال الفترة من 2014 إلى 2023. وقد أظهرت النتائج أن معظم هذه المقالات تنفتح على علمي الاجتماع والسياسة، كما تبين أن المقالات المتعلقة بالمعرفة والابتكار والبيئة تحظى باهتمام ملحوظ، مع زيادة الاهتمام بالبحوث الاقتصادية المتعلقة بالصحة والمؤسسات والقانون، مما يؤكد أن البحوث البينية في الاقتصاد قد أخذت تتزايد بوتيرة ملحوظة، أسوة ببقية العلوم الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن التحول نحو الدراسات البينية ليس غاية في ذاته؛ فقد ينتهج الباحث نهجًا بينيًا، لكن قد ينصرف نحو تعقيدات تقنية وشكليات تجعل الحقل الدراسي أكثر فقرًا من الناحية الإنسانية. وفي هذا السياق، ننشر بحثين متميزين، أحدهما بعنوان: "الفاعل المكلف في السياسة الدولية: استنقاذ الفاعلية الإنسانية من الانحدار لما بعد الإنسانوية"، والآخر بعنوان: "التفكير ما بعد اللا-كولونيالي والنصف الآخر للحداثة الغربية: إنسية أبي حيان التوحيدي في عهد النهضة الإسلامية"(بالإنجليزية). يغوص البحث الأول في أعماق مباحث العلاقات الدولية (أصولها ومناهجها وتياراتها وأدواتها التحليلية)، إلا أنه لا يسعى إلى استعارة مفهوم أو نموذج معين بقدر ما يسعى لنقدها ولتقديم ما يسميه "استنقاذ الفاعلية الإنسانية". يرى الباحث أن هذه الفاعلية قد حُجِبت تحت ركام التيارات والمنظومات المتناحرة، وأنها تتمثل في المصادر الثقافية والوجدانية للمجتمعات، والتي تمثل قوة مؤثرة في السياسة الدولية. كما يرى الباحث أن استبعاد هذه المصادر يقود إلى استبعاد الخبرة والحكمة التي يتمتع بها رجل الدولة. ويوجّه الباحث في هذا السياق نقدًا صارمًا لمعظم التيارات الفكرية السائدة في حقل العلاقات الدولية. كما يسعى البحث – من خلال هذه الزاوية أيضًا – إلى تطوير نموذج نظري بديل في العلاقات الدولية مستندًا فيه على منظومة من المفاهيم الإسلامية. أما البحث الثاني فيهدف إلى استكشاف آفاق بديلة عن تقاليد الفكر والمعرفة الغربيين القائمين على مركزية أوروبا وسيادتها التاريخية، أي أنه يسعى إلى إعادة النظر في خطاب الحداثة كشكل من أشكال الهيمنة الثقافية، وذلك من خلال فكرة الإنسية عند أبي حيان التوحيدي.

وإذا كانت معظم مواد العدد تسير في اتجاه "التجسير" – أي تجاوز الحدود بين العلوم – فإن بحثًا واحدًا بعنوان "ما الغاية من وجود المدارس؟"، يتعرض لبعض التساؤلات التي يطرحها علماء اجتماع التربية حول هذه المسألة. ومن أهم تلك التساؤلات: هل الأولى هو صيانة الحدود بين العلوم أم تجاوزها؟ وما الوظيفة الأساسية التي ينبغي أن تطلع بها المدرسة؟ أهي نقل المعارف من جيل لآخر؟ وما هي المعارف التي ينبغي أن تنقل والأخرى التي لا تنقل؟ وما الفرق بين المعرفة المدرسية وغير المدرسية؟ وما موقع المعارف القبلية التي ينقلها التلاميذ من منازلهم إلى المدارس؟ وأليس من الملاحظ أن الحدود القوية بين المواد المدرسية وغير المدرسية، أو بين مادة وأخرى، يخلق هوية للمتعلم والمعلم، فيعمل بعضهم على التماهي معها وحمايتها والولاء لها، فتصبح الحدود بين المعارف شرطا لاكتساب المعرفة.

إضافةً إلى ما سبق، يتضمن العدد ثلاثة بحوث تعالج جوانب ذات صلة بالبعد الثقافي في المجتمع، أي أنها تتناول قضايا تتعلق بإعادة النظر في التراث، وبناء الهوية الوطنية، وعلاقة العلوم الاجتماعية والمناهج التعليمية بذلك. فالموضوع الأول في هذه المجموعة بعنوان: "سياسات بناء الهوية وإعادة إنتاج التراث الثقافي: حالة ثقافة مجتمع الغوص في دولة قطر"، يناقش كيف تتطلب السياسة الثقافية للدولة تضافرًا وتكاملًا بين شتى قطاعات المجتمع، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية. كما يشير إلى أن صناعة الهوية الوطنية أو استعادتها وتجديدها يتطلب تجديدًا ونقلًا للمكونات والمشاعر الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد التي تشكل نوعًا من الانتماء. ويخلص البحث إلى أهمية بلورة السردية القطرية للتاريخ، وإعادة قراءة المناهج القطرية بعدسة تاريخانية تساعد على تطوير الخطاب التاريخي الذي يخاطب المجتمع القطري بمختلف أجياله.

أما البحث الثاني في هذه المجموعة بعنوان: "تأصيل الهوية البصرية للطب العربي: دلالات رمزية"، فيهدف إلى تحديد هوية الطب العربي كتراث ثقافي غير مادي، من خلال دراسة المعتقدات والأساطير الطبية والدلالات الرمزية المرتبطة بجذوره، كما يقترح تصميم هوية بصرية تساهم في تعزيز هذه الهوية الثقافية. ويرى الباحث أن الطب العربي، باعتباره من أقدم المدارس العلمية في العالم، يواجه تحديات في الحفاظ على هويته وتراثه، مما يستدعي ضرورة تطوير هوية بصرية له كخطوة أساسية لحمايته. والبحث الثالث بعنوان: "التخطيط اللغوي وإشكالات الأمن القومي: نظرة عامة على مقاربات التخطيط"، يدور حول العلاقة القديمة المتجددة بين اللغات والأمن القومي والعلاقات الدولية، ويبرز البحث الدور الذي تلعبه اللغة في النزاع؛ حيث تصبح اللغة نفسها نوعًا من الأسلحة الفعالة، كما قد تكون وسيلة لخلق التعاطف.

وكما هو معتاد، يتضمن العدد بابًا لمراجعة الكتب وآخر في تقارير الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها مركز ابن خلدون. ولا يسعنا بين يدى هذه المادة العلمية الثرّة إلا أن نتقدم بالشكر للأساتذة الباحثين، وللمحكمين الذين ساهموا في تقييم مواد هذا العدد، وللفريق العامل في دار نشر جامعة قطر على مجهوداتهم القيمة ومساعدتهم التي لا تنقطع.

للاقتباس: حامد، التجاني عبد القادر. "افتتاحية العدد"،**مجلة تجسير لدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية البينية، المجلد السادس، العدد 2 (2024)**، ص5-7. https://doi.org/10.29117/tis.2024.0178

© 2024، حامد، الجهة المرخص لها: مجلة تجسير، دار نشر جامعة قطر. نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0